الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

تعميم إعداد مشروع قانون المـــالية 2024

يوليو 2023

وزارة المالية
Ministère des Finances

الوزير
Le Ministre

انواكشوط في: 31 JUIL 2023
Nouakchott le:

الرقم: 00008/23
Numéro:

تعميم رقـــم 00008/23 /م ع م/ و م

السادة والسيدات الوزراء،
السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء "تآزر"
السيدة مفوضة الأمن الغذائي،
السيد مفوض حقوق الانسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني،

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024

يهدف هذا التعميم إلى تحديد التوجهات العامة التي ينبغي أن تحكم مسار اعداد مشروع قانون المالية للعام 2024، و لعرض السياق (الوطني والدولي) وآفاق الاقتصاد الكلي، وحصيلة الإصلاحات الرئيسة المتخذة في مجال تسيير المالية العامة، ووضع الإرشادات الفنية الضرورية لصياغة المقترحات الأولية لميزانيات الوزارات وإعداد الوثائق الميزانوية.

I. التوجيهات العامة

إن التوجيهات العامة التي ينبني عليها اعداد مشروع قانون المالية لعام 2024 تندرج في إطار متابعة تنفيذ برنامج "تعهداتي" لفخامة رئيس الجمهورية وخطة العمل الخماسية 2021-2025 لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وتترجم بجلاء أولويات السياسات العامة

المُضمنة في إعلان السياسة العامة للحكومة، يمثل هذا الاطار الاستراتيجي الذي يحدد رؤية الحكومة الهادفة إلى وضع البلاد على طريق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العادلة والأكثر شمولاً، وإلى ترسيخ دولة القانون، وبناء اقتصاد مرن متنوع وتنمية رأس المال البشري.

وفي انتظار اكتمال برنامج أولوياتي الموسع نهاية هذا العام، ستتزامن ميزانية 2024 مع نهاية برنامج "تعهداتي". ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يأخذ إعداد هذه الميزانية في الحسبان حالة تنفيذ الأنشطة التي تم التعهد بها في إطار هذا البرنامج. و عليه فإنه يتعين على الوزارات الفنية القيام بتحليل تنفيذ ميزانيتاها لسنة 2023 بغية استخلاص الدروس الضرورية لتحسين إعداد مقترحاتها لعام 2024.

II. السياق الاقتصادي الدولي والوطني

1. السياق الدولي

يتسم السياق الدولي أساسا بإرتفاع حاد في التضخم، واضطرابات في القطاع المالي، فضلاً عن مستوى المديونية الذي لا يزال مرتفعاً؛ مما يحد من قدرة السلطات المالية على مواجهة التحديات الجديدة.
وحسب توقعات الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي (يوليو 2023)، من المتوقع أن يسجل نشاط الاقتصاد العالمي تباطؤا من 3.5% عام 2022 إلى 3% لعامي 2023 و2024، إذ لا يزال ارتفاع أسعار الفائدة المركزية للبنوك المركزية لكبح التضخم، يلقي بثقله على النشاط الاقتصادي.

و من المتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة تباطؤًا ملحوظًا، مسجلة معدل نمو يتراوح ما بين 2.7% في العام 2022 إلى 1.5% في عام 2023 ليصل 1.4% في عام 2024.
و تأتي هذه التوقعات المتدنية للاقتصادات المتطورة نتيجة لاعتماد الإجراءات الصارمة والضرورية لكبح التضخم، وتداعيات التدهور الأخير في الأوضاع المالية، مع استمرار الحرب في أوكرانيا، والتجزئة الجيواقتصادية المتزايدة.

في الولايات المتحدة مثلا، من المتوقع أن يؤدي تقييد الأوضاع النقدية والمالية إلى إبطاء النمو بمعدل 2.1% في عام 2022 إلى 1.8% في عام 2023 و1% في عام 2024، مقابل مستوى ثابت

قدره 5.7% في عام 2021. وسيسجل التباطؤ الأكثر وضوحًا في منطقة اليورو، التي ستبقى اقتصاداتها تحت تأثير أزمة الطاقة الناجمة عن الصراع في أوكرانيا. الشيء الذي أدى إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة من 5.3% في عام 2021 إلى 3.5% في عام 2022، قبل أن يتراجع إلى 0.9% في عام 2023. وبالنسبة لعام 2024، يُتوقع أن يبدأ اقتصاد منطقة اليورو في التعافي من جديد مسجلا نسبة نمو تصل 1.5%.

أما على مستوى مجموعة البلدان الناشئة والنامية، فإنه من المتوقع أن يُستأنف النشاط الاقتصادي في الصين، مسجلا نمو قدره 5.2% في عام 2023 و4.5% في عام 2024، مقابل 3 % في عام 2022.

وبشكل عام، وصل النمو في إفريقيا جنوب الصحراء 3.9% في عام 2022 و 3.5% في عام 2023 قبل أن يسجل قفزة بنحو 4.1% في 2024. مدفوعًا بشكل أساسي بديناميكية اقتصادات دول جنوب الصحراء.
و سينخفض معدل التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022 إلى 7% في عام 2023، تحت تأثير انخفاض أسعار السلع الأساسية (الغذاء والطاقة). ومع ذلك، فليس من المتوقع أن يعود التضخم في معظم البلدان إلى مستواه المتوقع قبل العام 2025.
في عام 2022، ظلت ديناميكية التجارة العالمية تسجل نموا بنسبة 5.2%، على الرغم من تراجعها في الربع الرابع. ومن المتوقع أن يكون نمو حجم التجارة العالمية أبطأ من المتوقع في عام 2023 ليصل إلى 2% فقط ، قبل أن ينتعش ليصل إلى 3.7% في عام 2024.

ومع ذلك، فإن هذه التوقعات تبقى مشوبة بمستوى كبير من الريبة بسبب وجود مخاطر سلبية كبيرة لحصول بعض التوترات الجيوسياسية المتزايدة، وانعدام الأمن الغذائي العالمي، واحتمال حدوث تداعيات غير متوقعة لتشديد السياسة النقدية، وكذا ارتفاع مستويات الدين.

2. السياق السياسي الاقتصادي والوطني

لعلى المستوى الوطني، يأتي اعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024، في سياق يتميز بمناخ سياسي هادئ ساهم في تنظيم انتخابات تشريعية وإقليمية وبلدية حرة وشاملة وشفافة في مايو 2023 بمشاركة جميع التشكيلات السياسية.

على الصعيد الاقتصادي، أتاح تنفيذ برنامج "تعهداتي" وبرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو وتحسين العرض الاجتماعي وخلق آلاف فرص العمل، وتنمية الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتسريع تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.
في مجال تسيير الاقتصاد الكلي، أسفرت الإصلاحات التي أجريت عن نتائج مشجعة. وبعد ركود بنسبة (-0.6%) في عام 2020، في أعقاب وباء كوفيد-19، تعافى النشاط الاقتصادي الوطني في عام 2021 مسجلا نموا قدره 2.3% تعززبشكل ملحوظ في عام 2022.

وتشير التقديرات الأولية إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي الذي سيبقى في حدود 4.3%، قبل أن يرتفع إلى 5.7% في عام 2024. إن التباطؤ الاقتصادي في عام 2023 ناتج عن عدة عوامل من بينها إرتفاع مستوى الأسعار والسياق الجيوسياسي وتأثيرات تغيير المناخ على التنوع البيولوجي البحري والبري.

و بلغ معدل التضخم، بناء على الانزلاق السنوي 5.1% في يونيو 2023، مقابل 10.3% في يناير، بسبب التراجع الملحوظ في أسعار السلع الأولية خاصة في الأشهر الأخيرة.
وانعكاسا للإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية لامتصاص فائض السيولة) خصوصا اصدار سندات الخزينة والصكوك الإسلامية(.
و ظل رصيد الميزانية على مسار إيجابي في عامي 2020 و2021 قبل أن يشهد تراجعا ا طفيفا في عام 2022، إثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الرامية إلى تخفيف تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، على الشرائح الضعيفة من السكان، ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية بين عامي 2023 و2024، (باستثناء النفط والهبات) من 6.4% إلى 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي.
فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، فإن فتح الاعتمادات الميزانوية اعتبارًا من شهر يناير، ولأول مرة في تاريخ بلدنا، قد ساهم في تحسين مستوى الالتزامات الميزانوية المنفذة الذي بلغ حوالي 43 % في نهاية يوليو 2023، مقابل 35% و32% سُجلت في نفس الفترة على التوالي 2022 و2021.

كما يتميز العام 2023 أيضًا بموافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على برنامج اقتصادي ومالي جديد 2023-2025 خاص ببلادنا، في إطار التسهيل الائتماني الموسع آلية التسهيل الائتماني الموسع. يهدف هذا البرنامج الجديد إلى دعم تعافي النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. كما يهدف إلى تسهيل تنمية رأس المال البشري بغية النفاذ إلى

الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفقر وتحسين الحكامة، تماشيا مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.
وتتمثل أهداف الاقتصاد الكلي الرئيسية للفترة فيما يلي: (1) تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ حوالي 5.5% بمعدل سنوي خلال هذه الفترة؛ (2) حصر معدل التضخم عند 5% في نهاية عام 2025؛ (3) خفض عجز الموازنة الأولي من 4.7% إلى 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2023 و2025؛ (4) زيادة إجمالي الاحتياطيات الرسمية من العملة الصعبة إلى ما يقارب 5.3 أشهر من الواردات.

III. الاصلاحات الميزانوية الرئيسية

انطلقت موريتانيا بحزم في السنوات الأخيرة على طريق النمو القوي والشامل وكذلك التنمية المستدامة من خلال تطوير وتنفيذ عدد من الإصلاحات. من بينها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، الصادرة في 2018.
من خلال هذا القانون، يتم إدخل ثقافة التسيير المعتمد على النتائج في مجال التسيير، من خلال البرمجة متعددة السنوات لإيرادات الميزانية ونفقاتها، وكذاالكفاءة والمساواة في تخصيص الموارد العامة، والشفافية في تسيير المالية العامة، ونفاذ المواطنين إلى الخدمات العامة الجيدة، والتركيز على مسؤولية المسيرين في الإنفاق العام، جنبًا إلى جنب مع الالتزام بالإبلاغ عن تسيير الأملاك العامة. في هذا السياق، تم البدء في الإصلاحات الرئيسة المتعلقة بما يلي:

1. البرمجة الميزانوية متعددة السنوات

يحدد المرسوم التنفيذي للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية رقم 2019-196/ وأ / وإ ص/ وم الصادر بتاريخ 14 اكتوبر 2019 المحدد للإجراءات والجدول الزمني لبرمجة الميزانوية.

فيما يتعلق بالبرمجة متعددة السنوات، تمت صياغة وثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط، 2023-2025 الصادرة في عام 2022، وكانت بمثابة الأساس لإعداد قانون المالية لعام 2023. تم تحديثها هذا العام لتشمل السنوات الثلاثة المقبلة (2024 - 2026)، لمراعاة تطور الاقتصاد الكلي وسياق الميزانية ولتكون بمثابة أساس لإعداد ميزانية 2024.

وعليه، فإن وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى، تعرض كذلك توجهات السياسة المالية العامة والأولويات الميزانوية على المدى المتوسط. وفقًا لبنود القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، و تعرض هذه الوثيقة كذلك التطورات الأخيرة (على مدى السنوات الثلاث الماضية) لمجاميع الاقتصاد الكلي الميزانوية بالإضافة إلى التوقعات لحساب السنوات الثلاث القادمة. وتهدف إلى ضمان تناسق ومواءمة ميزانية الدولة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك)، ولتعزيز الانضباط والاستدامة الميزانوية للسياسات العامة، بما يتماشى مع إطار الاقتصاد الكلي والميزانوي للدولة وتطوير كفاءة موارد القطاعات البينية، ويضمن قدرة أفضل على التنبؤ بالميزانية بالنسبة للمسيرين.

تتكون وثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط، من جزءين: الإطار الميزانوي متوسط المدى، والإطار العام للنفقات متوسطة المدى. حيث يبرز الإطار الميزانوي متوسط المدى على مدى ثلاث سنوات القادمة، تطور حسابات الاقتصاد الكلي: الايرادات والنفقات العامة والرصيد الميزانوي، كذا مستوى المديونية العامة والضغط المالي، إلخ.
فيما ينبثق الإطار العام للنفقات متوسطة المدى من الإطار الميزانوي متوسط المدى؛ ويحدد على مدى ثلاث (3) سنوات سقوف الأغلفة الميزانوية الارشادية وتوزيعها بين مختلف الوزارات ومؤسسات الدولة. كما تستخدم هذه الأغلفة كأساس لإعداد أطر الانفاق متوسطة المدى للقطاعات الوزارية (2024-2026)، وأقساطها السنوية، التي تمثل مشروع الميزانية لكل وزارة فنية.

2. التبويب الميزانوي و المحاسبي للدولة

اعتمدت وزارة المالية تبويبا جديدا بموجب المقرر رقم 2022/1179 المتضمن التبويب الميزانوي و المحاسبي للدولة، تم تطوير هذا التبويب الجديد في بيئة قانونية وتنظيمية حديثة نسبيًا، والتي تقدم مفاهيم جديدة تحدث تغييرات لا سيما فيما يتعلق بأساليب التسيير الميزانوي. و ترتكز على ثلاثة (3) تصنيفات أساسية تشكل نواة تتبلور حولها التصنيفات الأخرى ذات القيمة التحليلية أساسًا: التصنيف البرنامجي، التصنيف الإداري و التصنيف الاقتصادي.

و فضلا عن بعده الميزانوي البحت، فإن هذا التبويب سيسمح بوضع إجراءات التسيير

الجديدة، كما سيسهل توزيع الوظائف التسييرية للبرامج الجديدة بين الهياكل الإدارية.

و في هذا الاطار، يستحدث التصنيف البرنامجي الجديد، ذا الطابع الميزانوي، تسلسلاً هرميًا جديدًا لمسيري الميزانيات، أي مسؤولي البرامج، وينص على تقسيم البرامج إلى مخصصات عملياتية أو تشغيلية تؤدي، بحكم الواقع، إلى خلق مراكز مسؤولية جديدة (مسؤولي برامج و ميزانيات تشعيلية) يحدد هذا التسلسل الهرمي الجديد التنظيم الإداري لهيكلة مختلف أجهزة الدولة.
وبالتالي، يسمح التوبيب الميزانوي بالترابط الجيد بين مكونات التصنيفات المختلفة، كامل يسهل الدمج بين الوظائف التسيرية والإدارية لإرساء إطار للتسيير الميزانوي يتطابق مع أهداف وروح القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

يحدد القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، التصنيف الاقتصادي للنفقات في سبعة أجزاء ميزانوية مقسمة إلى مواد، وبنود، أجزاء فرعية.

تتم التصنيفات الأخرى واحدًا تلو الآخر مزودة بـ "مفاتيح تبويب" تبرز الترابط بين هذه التصنيفات.
تمت مطابقة التبويب الخاص بالإيرادات مع المدونة العامة للضرائب فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية؛ وقد تم تكييفه مع المخطط المحاسبي للدولة، بالنسبة لفئات للإيرادات غير الضريبية. كما تمت مواءمة التبويب الميزانوي للنفقات مع المخطط المحاسبي للدولة على مستوى الأجزاء الفرعية.

3.الاطار المرجعي للرقابة الداخلية على الميزانية العامة للدولة

يهدف الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على ميزانية الدولة إلى تحديد الإطار المنهجي الشامل المطبق على مصالح الدولة المركزية واللامركزية.
يطبق الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على ميزانية الدولة في الوزارات طبقا لأحكام المادة 239 من المرسوم رقم 2019-186 المتضمن النظام العام لتسيير الميزانية و المحاسبة العمومية التي تنص على: "تضع كل وزارة اجراءات للرقابة الداخلية للميزانية و رقابة داخلية محاسبية".
ووفقًا لأحكام المادة نفسها: "تهدف الرقابة الداخلية للمحاسبة ،إلى التحكم في المخاطر الناجمة

عن السعي إلى تحقيق هدف جودة مسك المحاسبة الميزانوية، و استدامة البرمجة واستدامة تنفيذها".

يمثل وضع الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على الميزانية وجوب تنظيم وضبط التسيير، بموجب النصوص التنظيمية ذات الصلة، ويعتبر تنفيذه في الوزارات أحد عناصر تطوير وتحسين أداء القطاع العام.

وفي هذا السياق، تم إعداد مشروع مقرر بشأن الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على الميزانية العامة للدولة، يتم تحضيره و سينشر القريب العاجل

4. التبويب الميزانوي

و يعتبر إعداد ميزانية البرامج على مستوى الأنشطة، الذي قد تم إعداده في إطار قوانين المالية السابقة الخطوة الأولى في مسار وضع ميزانية البرامج، ويجب تدعيمها باعتماد نماذج لبرامج الوزارات، واعداد الأطر الوزارية للنفقات متوسطة المدى و كذا إعداد المشاريع السنوية للأداء.

أ. التخطيط البرامجي

تمثل البرمجة الميزانوية مجموعة متجانسة من الإجراءات التي تعكس سياسة عمومية محددة في أفق متوسط المدى، تنتمي إلى نفس الأبواب الميزانوية. تتكون النشاطات من مجموعة متماسكة من الأنشطة. تنقسم أبواب الميزانية إلى برامج: تتكون برامج الميزانوية من نوعين (2) وهما: البرامج التشغيلية أو "العملياتية" التي تنتج السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات المحددة، والبرامج " الداعمة" التي تدعم ما يسمى "بالبرامج العملياتية"، و التي يجب أن تقتصر على الإجراءات متعددة الوظائف التي تساهم في إنجاز هذه البرامج.

تمهيدًا لمراحل الإصلاح الجديدة، فإن جميع القطاعات المعنية بالبرمجة مدعوة، خلال عام 2024، لاستكمال والتحقق من نماذج برامجهم ، و الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى و كذا المشاريع السنوية للأداء.

وتأخذ القطاعات والمؤسسات التي لايشملها التخطيط البرنامجي شكل مخصصات ميزانوية وليس من الضرورة أن تحدد هذه المؤسسات أهدافها أو مؤشراتها.

ب.الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى

يوفر المرسوم رقم 2019-196/ وأ/ وإ ص/ وم، الوارد أعلاه مؤشرات دقيقة لمحتوى الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى ومسار إعداده. يجب أن تمتثل هذه الوثائق للقيود المالية المحددة في الإطار العام للنفقات متوسطة المدى.

يساهم الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى في تحسين الأداء والخدمات العامة من خلال توفير إمكانية جيدة لصالح المسيرين تسهل التنبؤ فيما يخص ميزانيتهم المستقبلية. وتهدف الأطر الوزارية للنفقات متوسطة المدى إلى دعم صياغة السياسات العمومية. حيث لا تحتاج توقعاتهم المالية إفراطا في التفاصيل، يؤدي إلى صرف الانتباه عن الأساسيات. وبالتالي، سيختصر بناء الأطر الوزارية للنفقات متوسطة المدى على البرامج والأجزاء الميزانوية .

يتم تعريف هذه الأجزاء بموجب أحكام المادة 18 من قانون النظامي المتعلق بقوانين المالية على النحو التالي: (1) الرواتب والأجور؛ (2) نفقات اقتناء السلع والخدمات. (3) الأعباء المالية للدين والخزينة؛ (4) الإعانات والتحويلات الجارية؛ (5) نفقات استثمارية؛ (6) إعانات وتحويلات رأس المال الخارجي و (7) مصاريف الأخرى. يمكن تقسيم نفقات حسب الأجزاء "نفقات الاستثمار" و "الإعانات وتحويلات رأس المال" حسب طبيعة التمويل (الموارد الداخلية والموارد الخارجية للقروض وهبات المشاريع).

ت. المشروع السنوي للأداء

تنص أحكام المادتين 42 و45 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية على تقديم المشروع السنوي للأداء، ملحقاً بقانون المالية. كما تحدد المادة 30 من نفس القانون محتوى هذا التقرير. ويحدد مسؤول البرنامج الأهداف والنتائج المتوقعة، ويقترح المؤشرات لضمان الأداء ويسعى للسيطرة على تكاليف الموارد اللازمة لضمان النتائج المرجوة. كما يتابع مسؤول البرنامج هذه المؤشرات ويعرض النتائج ويبرر الفوارق ويتخذ التدابير التصحيحية إذا لزم الأمر.

يجب أن تكون هذه الوثيقة في انسجام تام مع الإطار الوزاري للنفقات متوسطة المدى. يكلف المراقبون الماليون الوزاريون بمساعدة الوزارات في تنفيذ إجراءات الإصلاح هذه.

IV. تطبيق التحضير

يعتبر تطبيق "التحضير" المنصة الحديثة التي تم تكييفها لإصلاحات البرمجة الميزانوية، وهي مصممة لدعم إعداد الميزانية وفق منهجي الوسائل والبرامج، كما تسمح بربط الأنشطة مع الاستراتيجيات المقدمة من طرف الحكومة وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة. كما توفر إمكانية عرض التوزيع الجغرافي للنفقات والمراقبة مختلف بنود الإنفاق.

إن محتوى تطبيق التحضير يدخل ضمن مسؤوليات الجهات الفاعلة والمستخدمين.

يمكن الوصول إلى تطبيق "التحضير" من قبل الإدارات المعنية عن طريق الرابط: http://10.1.77.218

.

V. إرشادات لإعداد قانون ميزانية 2024

تعتمد الأهداف الرئيسية المتبعة في اطار إعداد مشروع قانون المالية لعام 2024 على مايلي:

- المساهمة في تحقيق التزامات فخامة رئيس الجمهورية، في توحيد الأنشطة المنفذة في إطار برنامج أولوياتي الموسع، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- البحث عن النجاعة وترشيد الإنفاق والمساهمة في خلق حيز ميزانوي لتمويل أولويات التنمية؛
- احترام الالتزامات التعاقدية المتلعقة بالمشاريع الممولة من طرف شركائنا في التنمية؛
- متابعة دعم مشاريع / البرامج الجارية، مع السهر على احترام قواعد الصرف والتقدم الفعلي لكل منها؛
- الأخذ في الاعتبار بالمشاريع / البرامج الجديدة المدرجة حصرا في خطة الاستثمارات العمومية المصادق عليها؛

يظهر تحليل تنفيذ الميزانية على مدى السنوات الماضية وبالرغم من العديد من التنبيهات ، أن بعض القطاعات الفنية تواصل بعض ممارسات مخالفة للأنظمة المعمول بها في مجال تسيير المالية العامة. تتعلق هذه الممارسات ، من بين أمور أخرى ، بما يلي:

- ابرام التزامات دون تغطية ميزانوية مسبقة؛
- اللجوء إلى ابرام عقود للخدمات كبديل لاكتتاب الموظفين؛

- الإفراط في اللجوء إلى عمليات النقل وتحويل الاعتمادات ، مما يشير إلى عدم ضبط التنبؤ الميزانوي؛
- تراكم متأخرات السداد وتغطيتها على حساب الاعتمادات الميزانوية للسنة الجارية؛
- عدم استغلال الوظيفة المتعلقة بمرجعية السلع؛

تمثل هذه الممارسات ، التي تؤدي إلى تجاوزات غير مبررة في الميزانية ، تقويضا تقو لمصداقية وصدقية تنفيذ الميزانية إلى حد كبير. ولذا أدعوكم إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذه الاختلالات.
لقد تمت التخصيصات الميزانوية المدرجة في ميزانيات قطاعاتكم لتمويل أنشطة محددة تمت المصادقة عليها إبان إعداد الميزانية.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن ألفت انتباهكم إلى أن تمديدات الميزانوية الممنوحة خلال السنة تهدف إلى تغطية النفقات العرضية ولا يمكن ، تحت أي ظرف من الظروف ، اعتبارها ذات طبيعة دائمة.

فيما يتعلق بمشاريع / البرامج الجارية وبغية البرمجة الرشيدة للاستثمارات، فإن كل وزارة مدعوة لأن تبعث إلينا، مع الميزانية المقترحة لعام 2024، بالمعلومات التالية:

- البيانات والمعلومات التي تسلط الضوء على مساهمة مقترحاتها الميزانوية في تحقيق التزامات فخامة رئيس الجمهورية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- العناصر التبريرية لمدى لرضا الاطراف التعاقدية للمشاريع الممولة بموارد خارجية؛
- حصيلة شاملة عن التنفيذ الفعلي والمالي من 31 ديسمبر 2022 و30 يونيو 2023 لجميع المشاريع / البرامج الخاضعة لإشرافها؛
- وضعية استخدام اعتمـــــادات الاستثمار الممولة من طرف موارد داخلية خلال عام 2024 (ملف المناقصات، قائمة الصفقات الجارية، خطط الشراء العام، إلخ)
- خطة عمل مؤقتة مصحوبة بالميزانية السنوية للعام 2024.

اضافة إلى ذلك و نظرا لضخامة وأهمية الموارد المالية الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في ميزانية الدولة، يتعين على هذه المؤسسات دعم مقترحاتها المتعلقة

بيمزانية 2024، بجملة من المعلومات والوثائق ذات الطابع المالي والغير مالي التالية:

- مشـــروع ميزانية 2023 معتمد من قبل مجلس الإدارة و تقارير نشاط للعام 2022 واعتبارًا من 30 يونيو بالنسبة لسنة 2023؛
- خطة العمل للعام 2024؛
- تطور الموارد الخاصة للسنوات 2020 و2021 و2022
- الوضعيات المالية لعام 2023 المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمصدق عليها من قبل المراقب المالي الوزاري والوصاية الفنية والمالية.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نحيل إليكم مرفقًا، نموذج وثيقة المشاريع لتكملتها من طرف مصالحكم المختصة. ومن هنا فإننا نحض على ضرورة إكمال هذا النموذج بشكل صحيح للسماح بالاستخدام الفعال لمحتواه.

بالنسبة للمشاريع / البرامج التي تستفيد من التمويل الخارجي، من الضروري توفير المعلومات المطلوبة في الوثيقة، ولا سيما الأقساط المتوقعة مفصلة للعام 2024. ويمكن تنزيل هذه الوثيقة من موقع الادارة العامة للميزانية على الإنترنت : www.budget.mr

يجب تبرير مقترحات الإنفاق (التمويل والاستثمار)، باستثناء المقابل التعاقدي والصفقات الجارية، مبررة بالأوقية التقريبية. الأغلفة الارشادية التي سترفق بهذا التعميم ستمثل الأسقف التي تعتبر قاعدةأساسية أثناء التحكيم الميزانوي.

في نهاية إعداد مقترحات الميزانية، سيتعين على المصالح الوزارية المسؤولة عن إعداد الميزانية إضافة الوثائق الداعمة إلى مقترحاتها، والمطبوعة مباشرة من تطبيق "التحضير" وإرسال نسخة إلى المديرية العامة للميزانية و المديرية العامة لتمويل الاستثمارات العمومية و التعاون الخارجي فيما يخص جانب الاستثمارات.

لتسهيل معالجة طلبات الاعتمادات الميزانوية أثناء التحكيم الميزانوي، فإن مشاريع المقترحات الميزانوية لسنة 2024، و الجداول الملحقة الصادرة عن المصالح المختصة يجب أن تتطابق تماما مع التبويب الميزانوي و التوجيهات الواردة في هذا التعميم. سيتم تحديد سقف الاعتمادات غير الموزعة بحد أقصى 3% من ميزانية الدولة ويتم حجزها للنفقات العرضية وغير المتوقعة فقط، تطبيقا للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، وكذلك للنفقات التي ستنجم عن المخاطر المحتملة، و للنفقات المرتقبة خاصة الناتجة عن

آثار تغيير المناخ.
و ستعطى التعليمات اللازمة للمديرية العامة للميزانية من أجل اتخاذ الاجراءات الضرورية لدعم الوزارات أثناء اعداد الأطر الوزارية للنفقات متوسطة المدى و مقترحات مشاريع الميزانيات.

وأخيرًا، من أجل تنفيذ قانون المالية 2024، يجب أن ترسل خطط الالتزام التقديرية للوزارات إلى وزارة المالية بمجرد اعتماد هذا القانون من قبل الجمعية الوطنية، للتمكين من البدء في إعداد خطة للسيولة. ووضع الاعتمادات الميزانوية للعام 2024 حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

ومن أجل تمكيننا من اعداد مشروع قانون المالية لعام 2024 في المواعيد الدستورية، سنكون ممتنين لاتخاذكم التدابير اللازمة لضمان التأشرة على مقترحات الميزانوية الخاصة بكم من قبل المراقب المالي الوزاري المختص، وإحالتها إلينا في موعد أقصاه 25 أغسطس 2023، مصحوبًا بجميع الوثائق ذات الصلة. ويجب إدخال جميع هذه الوثائق في تطبيق ا"التحضير" في الآجال المحددة.

إسلمو محمد أمبادي

الوزير
Le Ministre
République Islamique de Mauritanie - Ministère des Finances

التوزيع:
- و أ؛
- و أ ح / ر ج ؛
- م ع ت إ ع ت خ؛
- جميع مديريات/ و م.

المرفقات:
- الأغلفة المالية التوجيهية
- وثيقة المشاريع (ميزانية المندمجة للاستثمار)

Enveloppes indicatives de dépenses 2024-2026, par titre budgétaire, en MRU

	Titre budgétaire/Année	2024			2025			2026			الباب/السنة	
N°	Libellé Titre	Biens et services السلع والخدمات	Transferts التحويلات	Investissements الاستثمارات	Biens et services السلع والخدمات	Transferts التحويلات	Investissements الاستثمارات	Biens et services السلع والخدمات	Transferts التحويلات	Investissements الاستثمارات	تسمية الباب	رقم
1	PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE	296 722 406	708 946	4 000 000	283 581 997	718 977	4 000 000	280 746 177	718 354	4 000 000	رئاسة الجمهورية	1
2	MINISTÈRE SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DE LA PRÉSIDENCE DE LA RÉPUBLIQUE	103 722 571	32 634 745		99 129 197	33 096 510		98 137 905	33 067 821		الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	2
3	PREMIER MINISTÈRE	200 889 156	181 957 597	27 000 000	191 992 741	184 532 205	27 000 000	190 072 813	184 372 247	23 000 000	الوزرة الأولى	3
5	ASSEMBLEE NATIONALE	416 667 916			398 215 696			394 233 539			الجمعية الوطنية	5
7	CONSEIL CONSTITUTIONNEL	26 324 869			25 159 067			24 907 476			المجلس الدستوري	7
8	COUR DES COMPTES	25 088 603	6 136 448	4 000 000	23 977 549	6 223 275	6 000 000	23 737 773	6 217 881	6 000 000	محكمة الحسابات	8
9	MINISTÈRE DU SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DU GOUVERNEMENT	523 669 854	8 421 124	208 750 000	500 479 032	8 540 279	204 000 000	495 474 242	8 532 876	202 000 000	الوزارة الامانة العامة للحكومة	9
10	MINISTÈRE DE LA DÉFENSE NATIONALE	975 666 564	1 335 049 269	2 635 000 000	932 458 980	1 353 939 545	2 635 000 000	923 134 390	1 352 765 911	2 606 000 000	وزارة الدفاع الوطني	10
11	MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES, DE LA COOPÉRATION ET DES MAURITANIENS DE L'EXTÉRIEUR	734 050 103	190 508 206	22 000 000	701 542 551	193 203 801	22 000 000	694 527 125	193 036 326	22 000 000	وزارة الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج	11
13	HAUT CONSEIL DE LA FATWA ET DES RECOURS GRACIEUX	26 985 676			25 790 610			25 532 704			المجلس الأعلى للفتوى والمظالم	13
14	MINISTÈRE DE LA JUSTICE	439 106 467	2 659 127	65 550 000	419 660 551	2 696 753	61 750 000	415 463 945	2 694 415	35 000 000	وزارة العدل	14
18	MINISTERE DU COMMERCE, DE L'INDUSTRIE, DE L'ARTISANAT ET DU TOURISME	175 986 455	134 300 809	33 000 000	168 192 861	136 201 098	33 000 000	166 510 933	136 083 035	30 000 000	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	18
19	MINISTÈRE DES PÊCHES ET DE L'ÉCONOMIE MARITIME	202 073 136	182 915 701	201 000 000	193 124 288	185 503 866	296 000 000	191 193 045	185 343 066	276 000 000	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	19
21	MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DES TRANSPORTS	59 467 422	116 922 575	4 150 540 000	56 833 895	118 576 970	4 164 340 000	56 265 556	118 474 184	4 190 000 000	وزارة التجهيز والنقل	21
22	MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE	636 915 876	268 228 098	3 323 000 000	608 709 932	272 023 390	3 311 800 000	602 622 833	271 787 593	3 271 000 000	وزارة الزراعة	22
23	COMMISSION ÉLECTORALE NATIONALE INDÉPENDANTE	59 708 704	724 524 966		57 064 493			56 493 848			اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	23
24	RÉGIONS	77 781 429	70 662 126	240 830 000	74 336 863	71 661 960	240 830 000	73 593 494	71 599 841	210 830 000	الجهات	24
25	MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE ET DE LA REFORME DU SYSTÈME ÉDUCATIF	604 987 650	65 910 098	208 000 000	578 195 654	66 842 693	208 000 000	572 413 697	66 784 752	160 000 000	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح نظام التعليم	25
26	MINISTERE DE L'ÉLEVAGE	247 438 967	152 671 102	397 800 000	236 481 084	154 831 321	394 800 000	234 116 273	154 697 109	365 720 000	وزارة التنمية الحيوانية	26
28	MINISTÈRE DE L'EMPLOI, ET DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE	257 976 055	110 942 349	753 900 000	246 551 535	112 512 127	754 400 000	244 086 020	112 414 598	720 000 000	وزارة التشغيل والتكوين المهني	28
32	COUR SUPRÊME	25 585 994		3 000 000	24 452 914		3 000 000	24 208 384		5 000 000	المحكمة العليا	32
33	HAUTE COUR DE JUSTICE	14 097 883		-	13 473 556		-	13 338 820	-	-	محكمة العدل السامية	33
34	COMMISSARIAT A LA SECURITE ALIMENTAIRE	31 078 812	75 101 474	221 000 000	29 702 481	76 164 122	310 000 000	29 405 456	76 098 101	280 000 000	مفوض الأمن الغذائي	34
35	MINISTERE DE LA TRANSITION NUMERIQUE, DE L'INNOVATION ET DE LA MODERNISATION DE L'ADMINISTRATION	164 859 102	33 831 043	208 820 000	157 558 285	34 309 735	197 500 000	155 982 702	34 279 994	187 500 000	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	35
36	CONSEIL DU PRIX CHINGUITTI	19 445 356			18 584 214			18 398 372			مجلس جائزة شنقيط	36
37	MINISTÈRE DE LA CULTURE, DE LA JEUNESSE, DES SPORTS ET DES RELATIONS AVEC LE PARLEMENT	241 986 999	578 044 592	254 000 000	231 270 557	586 223 633	240 000 000	228 957 852	585 715 477	199 000 000	وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان	37
39	MINISTÈRE DES AFFAIRES ISLAMIQUES ET DE L'ENSEIGNEMENT ORIGINEL	155 700 440	374 317 118	33 000 000	148 805 216	379 613 518	35 000 000	147 317 163	379 284 458	25 000 000	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	39

	Titre budgétaire/Année	2024			2025			2026			الباب/السنة	
N°	Libellé Titre	Biens et services السلع والخدمات	Transferts التحويلات	Investissements الاستثمارات	Biens et services السلع والخدمات	Transferts التحويلات	Investissements الاستثمارات	Biens et services السلع والخدمات	Transferts التحويلات	Investissements الاستثمارات	تسمية الباب	رقم
42	MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR, DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE	501 321 119	475 395 356	53 500 000	479 120 016	482 121 961	43 500 000	474 328 816	481 704 044	20 000 000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	42
47	HAUTE AUTORITÉ POUR LA PRESSE ET L'AUDIOVISUEL	34 312 623	4 416 383		32 793 081	4 478 872		32 465 151	4 474 990		السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية	47
53	MINISTÈRE DE LA SANTÉ	1 371 469 331	790 714 621	407 850 000	1 310 733 544	801 902 835	387 850 000	1 297 626 209	801 207 723	440 000 000	وزارة الصحة	53
64	MINISTÈRE DE LA FONCTION PUBLIQUE ET DU TRAVAIL	116 461 625		5 000 000	111 304 100		5 000 000	110 191 059		5 000 000	وزارة الوظيفة العمومية والعمل	64
67	MINISTERE DES FINANCES	449 529 611	4 683 892	26 840 000	429 622 104	4 750 167	26 000 000	425 325 883	4 746 049	22 000 000	وزارة المالية	67
72	CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL	7 334 546			7 009 734			6 939 636			المجلس الاقتصادية والاجتماعي والبيئي	72
73	MINISTÈRE DE L'INTERIEUR ET DE LA DECENTRALISATION	1 645 697 323	563 583 292	880 510 000	1 572 817 296	571 557 713	867 000 000	1 557 089 123	571 062 270	825 000 000	وزارة الداخلية واللامركزية	73
75	MINISTÈRE DE L'HABITAT ,DE L'URBANISME ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE	145 011 181	67 686 879	2 204 500 000	138 589 333	68 644 614	2 114 000 000	137 203 439	68 585 111	2 245 000 000	وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	75
76	MINISTÈRE DE L' HYDRAULIQUE ET DE L'ASSAINISSEMENT	135 566 879	107 226 987	2 044 430 000	129 563 273	108 744 195	2 119 430 000	128 267 641	108 649 932	2 097 800 000	وزارة المياه والصرف الصحي	76
77	MINISTÈRE DE L'ACTION SOCIALE, DE L'ENFANCE ET DE LA FAMILLE	331 913 798	253 058 739	20 500 000	317 214 931	256 639 393	20 000 000	314 042 782	256 416 931	20 000 000	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	77
78	MINISTÈRE DE L'ENVIRONNEMENT	215 538 277	98 130 865	103 000 000	205 993 123	99 519 368	108 000 000	203 933 191	99 433 102	100 000 000	وزارة البيئة	78
80	COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME, A L'ACTION HUMANITAIRE ET AUX RELATIONS AVEC LA SOCIETE CIVILE	57 860 656	3 172 464	78 590 000	55 298 285	3 217 353	59 000 000	54 745 302	3 214 564	50 000 000	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	80
81	MINISTERE DES AFFAIRES ECONOMIQUES ET DU DEVELOPPEMENT DURABLE	313 346 147	254 951 119	396 220 000	299 469 552	258 558 549	309 920 000	296 474 856	258 334 423	242 500 000	وزارة الشؤون الاقتصادية التنمية المستدامة	81
82	MINISTÈRE DU PÉTROLE, DES MINES ET DE L'ÉNERGIE	316 242 889	799 819 538	1 360 000 000	302 238 010	811 136 583	1 399 000 000	299 215 630	810 433 466	1 350 000 000	وزارة البترول والمعادن والطاقة	82
85	HAUT CONSEIL DE LA JEUNESSE	5 117 199			4 890 583			4 841 677			المجلس الأعلى للشباب	85
89	TAAZOUR	171 897 475		4 349 000 000	164 284 962		4 330 000 000	162 642 112		4 485 000 000	التآزر	89
95	AUTORITÉ DE RÉGULATION DES MARCHÉS PUBLICS	37 417 707			35 760 656			35 403 050			سلطة تنظيم الصفقات العمومية	95
96	Caisse de Retraite		1 500 000 000		0	1 500 000 000		0	1 500 000 000		صندوق التقاعد	96
99	DÉPENSES COMMUNES	204 694 150	5 930 712 352	6 600 000 000	442 724 265	4 651 312 619	7 804 000 000	465 715 694	2757769356	9 000 000 000	النفقات المشتركة	99
	Total Général	**12 804 717 001**	**15 500 000 000**	**31 524 130 000**	**12 484 752 645**	**13 600 000 000**	**32 737 120 000**	12 387 323 790	**11 700 000 000**	**33 720 350 000**	المبلغ الإجمالي	